الدول العربية و التجربة الاوربية في مجال الوحدة النقدية

و الاندماج الاقتصادي

أ. علي بقشيش
أ.الأزهر عبد العزيز
أ. العيد رزق الله
جامعة عمار ثليجي بالأغواط

تعبّر الوحدة النقدية الأوربية الموّحدة عن الهوّية و الشخصية الأوربية التي تعكس العمل القاعدي الموّحد على أسس وظيفية بحتة ، من خلال اعتماد العامل الاقتصادي كمدخل لتحقيق التكامل و الاندماج وصولا إلى مرحلة توحيد الرؤى السياسية و الأمنية،و بذلك يكون المجال الاقتصادي و الاجتماعي هو الذي أعطى الانطلاقة (الحديد و الصلب) ممّا أدى إلى التقارب أكثر فأكثر بالمقارنة مع بطء عمل المؤسسات السياسية الأوربية (اللجنة الأوربية ، البرلمان الأوربي ، المحكمة الأوربية).

بالإضافة إلى الطرح الوظيفي، نجد أن طرح "كارل دويتش" ينطبق على هذه المقاربة انطلاقا من كثافة المبادلات و الاتصالات حيث كلما كان التبادل و الاتصال كثيف كان التقارب أكثر، و استعمال هذه التبادلات و التقارب في وضع حد للنزاعات و الاختلافات و العداوات مثلا : بين فرنسا و ألمانيا. حسب دويتش ، يمكن القضاء على ذلك بوضع نظرة مستقبلية للوحدة ، فهو هدف يؤثر على القادة و المواطنين.

إنّ التطور الحاصل على مستوى النظام الاقتصادي العالمي الجديد يؤكد الفرضية التي مؤداها أنّ العالم متجه بل وصل إلى مرحلة تعدد الأقطاب في المجال الاقتصادي ، و لكن ليس بمعنى الدولة القومية و لكن تم فسح المجال أمام كيانات اقتصادية كبرى مع أنّ الدولة ظلّت تشكل الوحدة الأساسية في التعاون الإقليمي ، إلا أنّ ثمة متغيرات دفعت لصالح تلك الهياكل الإقليمية (الإقليمية الجديدة) الأوسع منها في مجال ممارسة النشاطات المختلفة ، الأمر الذي أفضى بدوره إلى زيادة الجدل حول مسألة المفاضلة بين التنظيم الإقليمي و التنظيم العالمي ، من حيث كفاءة كل منهما في تحقيق الأمن و السلم الدوليين و الغايات الأخرى التي قام لأجلها عموما التنظيم الدولي.

في ضوء كل هده الطروحات و الأفكار ارتأينا أن نتوجه نحو مناقشة و تحليل إشكالية هامة تطرح نفسها بحدة على أكثر من صعيد و تظهر كتحديات و في الوقت نفسه كفرص لا بد من العمل على التعامل معها بما يفرضه واقع التغيرات التي تتسم بالسرعة وعدم الاستقرار ليس في البلاد العربية فقط ، بل في جميع أنحاء العالم، و عليه نطرح ورقة البحث كمحاولة للتحسيس و التوجيه للاهتمام نحو الإجابة على بعض التساؤلات التي تتمحور حول هذا الموضوع :

إذن أين الدول العربية من هذا التطور ، و كيف يمكن لها أن تستفيد من التجربة الأوربية في مجال الوحدة النقدية و الاندماج الاقتصادي ؟

لماذا لا تحذو الدول العربية حذو الدول الأوربية في هذا المجال ؟ خاصة إذا أخذنا في الاعتباربأن الظروف الدولية الحالية أحسن بكثير من الظروف التي بدأ بها النموذج الأوربي ، بالإضافة إلى أنّ العوامل التي تجمع الدول العربية أكثر من الأمور التي تفرقها (الهيكل التنظيمي للدولة ، الدين ، اللغة ...الخ).

لابد للدول العربية أن تساير هذا التطور من خلال اعتماد الطرح الوظيفي (العامل الاقتصادي و التقني) لتحقيق الوحدة المنشودة و ذلك بتغليب الأمور الاقتصادية على السياسية لأنّ هذا الافتراض الأخير لا يزال موضوعا للجدل بسبب استمرار التنافس الإقليمي بين هذه الدول المتباينة في المصالح و الطموحات و بسبب

صراعها الناجم عن سلسلة من التجارب التاريخية التي أفضت إلى ترجيح المتغير التاريخي كعنصر أساسي للصراع. مما ترك تأثيره سلبا في إمكانيات التعاون الإقليمي لأسباب مادية و مجتمعية عديدة ، تركت تأثيرها كلا أو جزءا الأمر الذي أوقع قيادات هذه الدول و إيديولوجياتها في نوع من الدوغما في المنهج و التفكير . و يبدو أن مستقبل التعاون بين هذه الدول سيترك تأثيره سلبا أو إيجابا في مجمل حركة التعاون ضمن النظام الدولي ، و خاصة عندما يكون ذلك في مناطق تكتسب اهتماما دوليا لاعتبارات جيوبوليتيكية و استراتيجية.

و لكل هذه الأسباب يصبح لزاما على الدول العربية اعتماد المدخل الوظيفي و ذلك بتغليب المصالح الاقتصادية كرفع الحواجز الجمركية ، الانتقال الحر للسلع و الخدمات و رؤوس الأموال و الأشخاص و إيجاد عملة نقدية موّحدة ، و عندما يتم تحقيق هذه الخطوة يمكننا أن نتكلم عن كيان اقتصادي و سياسي موّحد.

ستحاول هذه الورقة التطرق إلى النقاط التالية :

- التجربة الأوربية في مجال الوحدة و الاندماج
- خصائص العملة الاوربية الموحدة
- مراحل تطور العملة الاوربية الموحدة
- شروط نجاح تدويل اليورو
- مظاهر تأثير اليورو على اقتصاديات الدول العربية
- إمكانيات استفادة الدول العربية من التجربة الاوربية.

1- التجربة الأوربية في مجال الوحدة و الاندماج :

نظرا لطبيعة و أهمية الدوافع الاقتصادية ، يسود الاعتقاد بأنّ النظام العالمي يسير باتجاه بروز تكتلات دولية اقتصادية تعددية سوف تشكل أهم ظاهرة جيوسياسية للعالم في القرن الواحد و العشرين . بعبارة أخرى ، فإنّ ما تقدم يعزز ما شهدته العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية – لا سيما منذ الستينات من هذا القرن – من ظهور العديد من الدراسات في مناهج التعاون الإقليمي ، و من ضمنها المقاربة الوظيفية و الوظيفية الجديدة.

و على الرغم من الاهتمام بالتعاون الإقليمي بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا أنّ مرحلة ما بعد الستينات شهدت اختلافا جذريا في دروب التعاون الإقليمي ، حيث الانتقال من صيغة التكتلات العسكرية إلى المنظومات الإقليمية للتعاون الاقتصادي أو ما يعرف بعملية التكامل الاقتصادي .

و يعتبر نموذج الاتحاد الأوربي من التجارب التي حققت نجاحات كبيرة من خلال تحقيق مستويات نمو عالية ، تدفعها سياستها الزراعية الموحدة التي طبقت أعلى مستويات الحماية و تركيزها على المجال الداخلي لتحقيق فكرة " **القلعة التجارية الحصينة**"[1] ، و التي أعلن عنها رسميا و عمليا من خلال معاهدة ماستريخت في 1992 لتجسيد فكرة الوحدة.

انطلاقا من هذه المرحلة الحاسمة التي جسدت مشروع أوربا الموحدة و تحقق الوحدة الاقتصادية و النقدية ، تطورت إمكانات تحقيق الوحدة السياسية و الأمنية المشتركة ؛ فأصبحت أوربا فضاءا اقتصاديا كبيرا يجمع 25 دولة أوربية تتميز بحرية انتقال السلع و الخدمات و الأفراد و رؤوس الأموال دون أي حواجز كأنّها دولة واحدة [2] . و تم وضع حد للحواجز الجمركية القائمة بين دول الاتحاد و قامت سوق أوربية موّحدة و نظام واحد للمصارف و التأمين بعد أن تم توطيد العملة التي تعبّر على أعلى مستويات التكامل و الاندماج الاقتصادي.

إنّ العملة النقدية الأوربية الموّحدة Euro تتجاوز من حيث المدلول و الهدف مجرّد الوظائف التقليدية للنقود إلى وظيفة غير تقليدية تتمثل في التأثير النفسي و الاجتماعي و الثقافي على المستويين الأوربي (على مستوى الفرد و المجتمع) و العالمي (الدول) ، كونه يمثل الهوية و الشخصية الأوربية قبل أن يكون أداة اقتصادية أو سياسية.

2- خصائص العملة الاوربية الموحدة :

من أهم خصائص اليورو تتمثل في[3] :

- يمثل قوة نقدية لكتلة نقدية ذات معدلات نمو سريعة و ذات تأثير سياسي و ثقافي و اجتماعي من حيث علاقات الانتاج و الاستهلاك ، التصدير و الاستيراد ، الادخار و الاستثمار ، الدخل و الناتج ...الخ.

- قوة ذات تأثير سياسي يعبّر عن مصالح سياسية تتعلق بالنظم و الحكومات من خلال توجهات نظم الحكم داخليا و خارجيا ، محاور الاهتمام الداخلي و الخارجي ، برامج الدعم و المساعدات و المعونات المحلية و الخارجية.

- تعبّر عن فعالية و فاعلية ثقافية ذات أداء ثقافي حضاري و اجتماعي للمجتمع المدني الأوربي ، من حيث تأثيره على ثقافة الفرد و الشعوب من زاوية الولاء و الانتماء لمجموعة و هوية وشخصية أوربية واحدة قائمة بذاتها ، و يتعاظم و يتنامى هذا الإحساس ليصل إلى حد الالتزام الذي يعكس وجود هوية ثقافية أوربية مشتركة ذات طابع خاص . و لقد قام اليورو كعملة مادية بتوظيف هذه الهوية في شكلها الملموس ليشكل عقيدة قوية تقوم على مبدأ الاتصال و التبادل ، الاحترام و الاعتماد المتبادل...الخ.

3- مراحل تطور العملة الاوربية الموحدة :

إنّ فكرة إنشاء وحدة نقدية أوربية مشتركة ليست وليدة معاهدة ماستريخت بل هي فكرة قديمة تعود إلى فترة الخمسينات ، لكن هذه الفكرة لم تجد صدى نظرا لاصطدامها بنظام بريتون وودز العالمي الخاص بتثبيت أسعار الصرف ؛ لكن بعد انهيار هذا النظام ظهرت الحاجة إلى اصدار وحدة نقد أوربية مستقلة بدأت بالعديد من المراحل و الترتيبات التي عرفت بالثعبان النقدي ، النفق ثم النظام النقدي الأوربي و أخيرا معاهدة ماستريخت [4].

و لقد قسّم أ. الدكتور سمير محمد عبد العزيز [5] مراحل انشاء الوحدة النقدية الاقتصادية الأوربية Emu إلى ثلاث مراحل :

- المرحلة الأولى و التي امتدت من يوليو 1990 حتى نهاية ديسمبر 1993
- المرحلة الثانية و التي بدأت من يناير 1994 حتى نهاية ديسمبر 1998
- المرحلة الثالثة و التي بدأت من أول يناير 1999

و لقد رسم اليورو كعملة تبادل داخلي للاتحاد النقدي معالم منطقة نقدية مستقرة انطلاقا من كونه أصبح عملة للاحتياطي العالمي حيث ساهم في الاستقرار النسبي للنظام المالي العالمي. و بما أنّ دولا مثل دول المغرب العربي و تركيا أو جّل دول الشرق الأوسط التي تتعامل بالدرجة الأولى مع دول الاتحاد الأوربي سترتبط تلقائيا باليورو [6] .

و تعكس عملية التوسيع التي شهدها الاتحاد الأوربي و انفتاحه على أوربا الوسطى و الشرقية الفكرة التي تكلم عنها الرئيس الروسي السابق ميخائيل غورباتشوف المتمثلة في "البيت الأوربي" ، حيث حددت اتفاقيات أوربا المنعقدة بكوبنهاجن سنة 1993 خطوط التعاون على مستوى واسع لتحقيق إصلاحات واسعة في الأطر القانونية

و التنظيمية خاصة في المسائل المتعلقة بالتجارة مثل المنافسة التجارية ، الرسوم الجمركية ، معايير الجودة و السلامة الصحية للمنتجات و حقوق الملكية الفكرية .

كما تضمنت الشروط و المعايير التي يتوجب على كافة بلدان أوربا الوسطى و الشرقية تنفيذها و المتمثلة فيما يلي[7] :

1- توفر مؤسسات مستقرة تحمي الديمقراطية ، حكم القانون ، حقوق الإنسان و احترام حقوق الأقليّات

2- اعتماد اقتصاد يعمل وفقا لآليات السوق و توفر القدرة على التعامل مع ضغوط المنافسة و قوى السوق العاملة على مستوى أوربا الموّحدة

3- القدرة على تحمل مسؤوليات العضوية ، بما في ذلك التقيّد بالأهداف السياسية ، الاقتصادية و النقدية للاتحاد.

أكثر من هذا كله ، أصبح اليورو يشكل فلسفة قائمة بحد ذاتها تحمل بين طيّاتها ثقافة و قيم أوربية تسعى لتحقيق التقدم و" بعث ينابيع الطاقة داخل القارة لإحلال حضارة رفيعة المستوى باستخدام أنظمة إعلامية قويّة "[8] و بهذا يكون اليورو أداة تطوير و تفعيل و حركة قائمة على أساس مادي نفعي يقوم على مبدأ تنمية العائد و الوصول إلى تحقيق المصالح المشتركة ؛ بالإضافة إلى أنّ العملة في حد ذاتها من حيث التشكيل تعبّر عن طريقة أوربية خاصة في الحياة بل في تعميق هذا الإحساس لدى الأوربيين. هذا النموذج يشبه كثيرا النموذج الأمريكي عندما نتكلم عن ما يسمى بالهندسة السياسية أي بناء تصور عام محدد للهيكلة المجتمعية و الاقتصادية و السياسية المتمثل في فرض تصور عالمي للتجربة الأمريكية. أو بالأحرى إيجاد طرق لتعميم التجربة الأمريكية من حيث المرجعية المطلقة للدستور و تحديد الهيكلة القانونية و الإجرائية و المؤسساتية و المجتمعية و الاقتصادية ....الخ. و هو تصور عام و شامل معبّر بالأساس عن فكرة عالمية حقوق الإنسان و إعادة صياغة العلاقة بين الحاكم و المحكوم. هذا الطرح برمته يعكس نزعة الهيمنة ، زيادة القوة و تحقيق المصلحة القومية (المصلحة المشتركة في حالة منظومات التعاون) . و لكن كيف يمكن للدول العربية أن تأخذ بهذه القيم المعيارية العالمية دون أن تتسلخ من شخصيتها و تتخلى عن قيمها و معتقداتها ؟

و بذلك يكون الطرح الوظيفي الذي يركّز على العامل الاقتصادي كمدخل لتحقيق التكامل و الاندماج أكثر واقعية من الطرح الفدرالي (الإرادة السياسية ، جهاز الخروج بقرار) ، هذا ما أدى إلى تعميق العمل المشترك و اتساعه ليشمل المجالات السياسية و الأمنية تماشيا مع المتغيرات الدولية الجديدة التي لحقت بأوربا و العالم حيث فرضت تبني مفاهيم و استراتيجيات جديدة لتحقيق الأمن ، و التقليل من التركيز على الأبعاد العسكرية أي انتقاله من سياسة الدفاع و الردع إلى السياسة الأمنية.

إنّ تشكيل الاتحاد الأوربي للسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة جاء في سياق التطور الطبيعي لآليات العمل الأوربي المشترك في المجال الاقتصادي لإرساء دعائم الاستقرار في القارة الأوربية بأكملها .

و بذلك نكون أمام نموذجا للوحدة ، التكامل و الاندماج يعكس مدى الاعتماد المتبادل و القوة بأبعادها المختلفة التي تتميز بها هذه المنظومات للتعاون الإقليمي و التي تشكّل أهّم ظاهرة جيو- اقتصادية و جيو- سياسية لهذا القرن[9]. و يستخدم مصطلح الإقليمية الجديدة للتعبير عن هذه الموجة الحديثة من علاقات و تنظيمات التكامل الاقتصادي و التجاري الإقليمي التي أخذت في التبلور ابتداء من منتصف الثمانينات في شكل تجمعات و تكتلات تجارية و اقتصادية – إقليمية كبرى على غرار المضمون السياسي و العسكري و الاستراتيجي الذي ظل يحكم علاقات و تفاعلات النظم الإقليمية بمفهومها التقليدي ، و يندرج نموذج الاتحاد الأوربي في هذه الخانة من التصنيفات.

4. شروط نجاح تدويل اليورو:

التفكير في اليورو كعملة دولية تنافس الدولار الأميركي وتقوم بوظائف العملة الدولية يتوقف على مدى فاعلية وجودة السياسات النقدية والمالية والضريبية والاقتصادية بصفة عامة المتبعة في بلاد اليورو ككل من جهة وبتحديث السوق المالية الأوروبية الموحدة بدرجة كافية حتى تتوفر فيها آليات استثمارية متنوعة ومتطورة تنافس ما هو متاح حاليا في الأسواق المالية الأمير كية والبريطانية واليا بانية من جهة أخرى. و ذلك يتطلب جملة من الشروط المؤدية للنجاح في لعب هذا الدور و منها :

- تأمين وظائف العملة الدولية نوعا وكلفة.

- تسيير اقتصادي فاعل في منطقة اليورو.

- سياسات النمو الاقتصادي في دول الاتحاد النقدي الأوروبي.

- استعداد البنك المركزي الأوروبي للقيام بمهامه.

- إقناع بريطانيا بالانضمام للاتحاد.

- الاستعداد الأميركي للتعاون مع منطقة اليورو.

- المحافظة على مكانة الـ (يورو) مقابل العملات المنافسة.

- نجاح اليورو يتعلق بمعدل صرفه بالمقارنة مع الدولار.

- النجاح في التعامل مع صندوق النقد الدولي.

5- مظاهر تأثير اليورو على اقتصاديات الدول العربية :

يظهر تأثير العملة الأوروبية الجديدة اليورو على اقتصاديات الدول العربية من جانبين:

- الاول يتعلق بالتجارة الخارجية ، إذ يؤدي قيام دول الاتحاد الأوروبي بتقويم صادراتها بالعملة الأوروبية اليورو بدلا من العملات الوطنية الأوروبية إلى زيادة طلب الدول العربية على اليورو لتسوية قيمة وارداتها من دول الاتحاد. و التي ربما فكرت في القيام بالمثل .

- الثاني ينصب على المصارف العربية و توجيه الاستثمارات في دول الاتحاد الأوروبي.

كما يؤثر اليوروعلى العمالة العربية و مشكلة البطالة ، و يؤثر من جهة اخرى على تجارة النفط و هو ما له أهمية قصوى و حيوية في الاقتصاديات العربية [10].

6- إمكانيات استفادة الدول العربية من التجربة الاوربية :

أين تتموقع الدول العربية في ظل هذا التحوّل ؟ أين مكانها في التوزيع العالمي للقوة ؟ ما درجة ترابطها مع العناصر الجماعية الفاعلة في العالم ؟ ما مكانتها الاقتصادية العالمية (مدى مساهمتها) ؟ ما درجة استقلاليتها أو تبعيتها ؟ الإجابة على هذه الأسئلة تحدد لنا درجة أو مستوى قوة الدول العربية بالمقارنة مع باقي الدول خصوصا دول الاتحاد الأوربي . لابد من الدول العربية أن تستفيد من التجربة الأوربية من خلال اعتماد المخل الاقتصادي كاساس للعمل المشترك القائم على تغليب المصالح الاقتصادية للوصول إلى المصالح السياسية و ذلك عن طريق :

- رفع مستوى الخدمات المقدمة وفقا للمقاييس و المواصفات الدولية لتكون قادرة على المنافسة
- التركيز على الداخل قبل الخارج و ذلك عبر تكثيف التبادلات و الاتصالات بين الدول العربية لفك الارتباط الأحادي بالأسواق الدولية ، بالإضافة إلى التركيز على الاتفاقيات متعددة الأطراف
- إعادة النظر في أنماط التنمية المتبعة داخل الدول العربية عن طريق الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي تحدث في أوربا باعتبارها الشريك الأوّل للدول العربية ، كما يجب أن تخطو خطوات نحو الأمام في اتجاه إيجاد قوة الدفع نحو التكتل العربي و تحقيق التكامل و الاندماج
- السعي لتوفير الشروط اللازمة لإنشاء منطقة نقدية عربية تساعد على تحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملات العربية
- ضرورة تسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق فك الارتباط بين العملات العربية والعملات الخارجية و تكوين هيكل ثابت من أسعار الصرف
- ضرورة حرية تنقل رؤوس الموال العربية و التنسيق بينها و بين أسواق النقد.

خاتمة

إن المتتبع لمسار الاتحاد الأوربي يلاحظ ان الوحدة النقدية الاوربية المتمثلة في اعتماد اليورو جاء في إطار تطور سياق عام شهدته المجموعة الاقتصادية الاوربية ، و كانت تتويجا للاندماج الاقتصادي و تشابك العلاقات بين هذه الدول ، فالدول الاوربية كانت أكثر براغماتية في السعي للوحدة و الاندماج ، و ذلك بتغليب المصالح الاقتصادية على المصالح السياسية التي تمتاز في كثير من الاحيان بالتناقض . و عليه فإن الدول العربية مطالبة بالاستفادة من النموذج الاوربي و ذلك بالدخول في علاقات بينية متشابكة لتخطي الخلافات السياسية الوصول إلى الوحدة الاقتصادية و النقدية . و هو ما يتطلب إرادة قوية في تحقيق الذات عن طريق العمل المشترك الموحد . خاصة أن كثير من المؤشرات و الدلائل التاريخية و السوسيولوجية و غيرها تقدم أرضية صالحة لتفعيل كل المجهودات في هذا المجال و تثمين نتائجه.

الهوامش :

[1] أسامة المجدوب ، العولمة و الإقليمية (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، 2001) ، ص.49.
[2] د. محمد على القوزي ، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث و المعاصر (بيروت : دار النهضة العربية ، 2002) ، ص.325.
[3] د. محسن الخضيري ، اليورو ، الإطار الشامل و الكامل للعملة الأوربية الموّحدة (القاهرة : مجموعة لنيل العربية ، 2002) ، ص-ص.31-32.
[4] أ.د. مجدى محمود شهاب ، الوحدة النقدية الأوربية (مصر : الدار الجامعية ، 1997) ، ص-ص .69-70.
[5] أ.د. سمير محمد عبد العزيز ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة(الإسكندرية : مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية ، 2001) ، ص.218.
[6] ميشال فوشيه ، " الأمن في حوض المتوسط : التصور الفرنسي " ، أشغال محاضرات 18 و 29 سبتمبر 1999 بالمعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة ، 2001/1 ، ص.51.
[7] مساعيد. ض ، " الاتحاد الأوربي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة ، ع 497 ، قراءة ، الجيش ، 2004/12 ، ص-ص.44-45.
[8] محسن الخضيري ، مرجع سابق ، ص.52.
[9] Robert O. Keohane , Joseph S. Nye , Power and Interdependance . London : scott, foresman and company , n.d. , p-p. 245-256.

10 http://neyl.free.fr/research/euro/euro3.htm